قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١١٦٧ لسنة ٢٠١٩

فى شأن موازنة البرامج والأداء

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ؛

وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تنظيم وزارة المالية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل الحكومة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٤ لسنة ٢٠١٤ بتحديد اختصاصات وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢١٦ لسنة ٢٠١٧ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن استحداث بعض التقسيمات التنظيمية فى وحدات الجهاز الإدارى للدولة ؛

وبعد دراسة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناءً على ما عرضه وزيرا التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، والمالية ؛

قـــــرر :

(المـادة الأولى)

تُشكل بمجلس الوزراء لجنة لمتابعة منظومة خطط وموازنات البرامج والأداء ، برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية كل من :

وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى .

وزير المالية .

رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

ولرئيس اللجنة دعوة من يرى حضوره من الوزراء أو غيرهم ، للانضمام لعضوية اللجنة ، أو للمشاركة فى أى من اجتماعاتها .

(المـادة الثانية)

تختص اللجنة المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القرار بتسيير ومتابعة تطبيق منظومة خطط وموازنات البرامج والأداء ، وفق الخطط والموازنات المتعلقة بها ، ويكون لها على وجه الخصوص ما يأتى :

١ - مراجعة خطة تطبيق منظومة خطط وموازنات البرامج والأداء المقترحة من كل من وزارتى المالية ، والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، وكفالة تأهيل الوزارات والجهات الحكومية والموظفين بها مرحليًا لإعداد الموازنة العامة للدولة على أساس من منظومة البرامج والأداء ، وتطبيقها ، بما يضمن إحكام الرقابة على الإنفاق العام ، وتحقيق الانضباط المالى .

٢ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل التشريعات الحاكمة لعملية التخطيط والإنفاق العام ، بما يضمن نجاح منظومة البرامج والأداء .

٣ - التنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية المعنية بتطبيق منظومة البرامج والأداء .

٤ - وضع ضمانات للرقابة على تطبيق منظومة البرامج والأداء وفق المراحل الزمنية المعتمدة .

٥ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء قواعد البيانات الخاصة بمنظومة البرامج والأداء وتوفير البنية التكنولوجية الخاصة بها ، بما يضمن وجود منظومة معلوماتية إلكترونية فعالة للبرامج والأداء .

٦ - الاستفادة من التجارب الدولية والاستهداء بالمنهج العلمى فى إعداد الموازنة العامة للدولة على أساس البرامج التى تضمن تحقيق الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتفق وقوانين اعتمادها ، ووفقًا لمعدلات الأداء المطلوب تحقيقها .

٧ - التوافق والتفاعل مع المتطلبات الأممية ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على كافة المستويات .

(المادة الثالثة)

تُنشأ بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى وحدة تنظيمية لخطة موازنة البرامج والأداء ، تدخل ضمن تقسيم التخطيط الاستراتيجى والسياسات المستحدثة بالوزارة طبقًا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه ، ويصدر بتشكيل الوحدة واختيار رئيسها وتحديد مهامه قرار من وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى .

وتختص الوحدة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة بإجراء الدراسات وإعداد التقارير اللازمة لتحقيق متطلبات التخطيط الفعال والمتكامل بين كافة البرامج التى تتضمنها خطط وموازنات البرامج والأداء ، ويكون لها على الأخص ما يأتى :

١ - وضع خطة للتحول نحو خطط البرامج والأداء تتكامل مع خطة وزارة المالية لتطبيق منظومة موازنة البرامج ، والأداء .

٢ - حصر ، وتصنيف المشروعات الاستثمارية طبقًا لقوانين اعتماد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومستجداتها ، وفقًا لنماذج معتمدة تكفل تطبيق خطط البرامج والأداء .

٣ - إعداد واعتماد معايير ومؤشرات الأداء لبرامج الجهات والهيئات الموازنية طبقًا لما تتضمنه الخطة العامة للدولة ، وذلك بما يسهم فى تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة المعلنة .

٤ - بناء نظام معلومات وطنى متكامل يشمل كافة مشروعات وبرامج الخطط التنموية أفقيًا ، ورأسيًا باستخدام المعايير الدولية التى تحدد مؤشرات قياس الأداء وفق معدلات التنفيذ ورصد النتائج المحققة .

٥ - المساهمة فى بناء قدرات وحدات التخطيط الاستراتيجى والسياسات بالوزارات والهيئات ووحدات الإدارة المحلية والأجهزة والجهات الحكومية الأخرى مؤسسيًا وبشريًا .

٦ - إنشاء منظومة لمتابعة مشروعات الخطة وفقًا لمؤشرات الأداء .

٧ - اتباع المعايير الدولية التى تضمن تنفيذ منظومة البرامج والأداء على أساس من التخطيط الفعال لضمان الاستخدام الأمثل لموارد الدولة بكافة صورها ، وتحقيق التنمية المستدامة فى أعلى مستوياتها .

٨ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التكامل بين القطاعين الخاص والأهلى ، والقطاع الحكومى ، وذلك للمشاركة فى إنجاح المشروعات التى تتضمنها برامج التنمية المستدامة ، وكفالة رصد نتائجها ، وتشكيل فريق عمل مشترك ممثل عن هذه القطاعات لمتابعة مشروعات الخطة الاستثمارية بعد التنسيق مع الوزارات التى تقع هذه المشروعات فى نطاق عملها أو عمل الهيئات التابعة لها ، والجهات الحكومية المعنية .

٩ - مراجعة التشريعات المتعلقة بالتخطيط وتحديد التدخلات التشريعية المطلوبة لتطبيق منظومة البرامج والأداء بكفاءة .

وتقدم الوحدة تقارير دورية لوزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى وللجنة المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القرار ، تتضمن معدلات إنجاز الاختصاصات المسندة إليها ، وبيان العقبات التى تواجه عملية تطبيق المنظومة ، واقتراحات حلها .

وتعتمد نتائج أعمال الوحدة من وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، ويصدر بناءً عليها التوجيهات اللازمة للتخطيط الأمثل لضمان كفاءة تطبيق منظومة البرامج والأداء .

(المـادة الرابعة)

تُنشـأ بوزارة الماليـة وحدة تنظيـمـيـة لموازنـة البرامج والأداء ، تتبع نائب وزير الماليـة للسياسات المالية ويصدر بتشكيلها واختيار رئيسها وتحديد مهامه قرار من وزير الماليـة .

وتختص الوحدة المنصوص عليـها فى الفقرة الأولى من هذه المادة بوضع خطط إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة على أساس البرامج والأداء ، وبما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية فى هذا الشأن ، وإعداد التقارير والدراسات والاقتراحات المرتبطة بتفعيل هذه الخطط ، وضمان نجاحها ، وتحقيقها للأهداف المرجوة ، ويكون لها على الأخص ما يأتى :

١ - وضع خطط وآليات ومحاور إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة على أساس البرامج والأداء تتكامل مع خطة وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى للتحول نحو تطبيق منظومة البرامج والأداء .

٢ - العمل على إعداد أدلة ودراسات وتعليمات استرشادية تساعد الجهات والهيئات الموازنية على إعداد وتنفيذ موازنة البرامج والأداء ومتابعة النتائج .

٣ - وضع الرؤية المالية للمشروعات العامة ، ومتابعة تكاليف التنفيذ ، وتحليلها ، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية ، ويحقق كفاءة توزيع النفقات .

٤ - التنسيق مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى فى حصر جميع البرامج الرئيسية ، والفرعية ، والمشروعات ، والأنشطة التى تقوم بها الجهات ، والهيئات الموازنية ، والتأكد من توافر الاعتمادات المالية اللازمة لها ، فى ضوء مستهدفات الموازنة العامة للدولة .

٥ - التنسيق مع الجهات والهيئات الموازنية لتحديد كيفية حساب تكلفة كل من البرامج الرئيسية والفرعية والمشروعات والأنشطة التى تقوم بها تلك الجهات والهيئات ، ومراجعة مدى توافقها مع المستهدفات ، والمخصصات المالية المدرجة لها بالموازنة العامة المعتمدة .

٦ - الإشراف على عملية المتابعة الدورية لبرامج ومشروعات وأنشطة جهات وهيئات الموازنة العامة لضمان الالتزام بموازنة البرامج والأداء ، والتأكد من تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة ، وذلك بالتنسيق مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى والجهات المعنية .

٧ - وضع آلية لمتابعة التنفيذ المالى لموازنات البرامج والأداء بالجهات والهيئات الموازنية على مستوى البرامج الرئيسية والفرعية والمشروعات والأنشطة .

٨ - التنسيق مع الجهات والهيئات الموازنية لمكنة إعداد وتنفيذ الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء ، فى إطار نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية .

٩ - المساهمة فى بناء القدرات البشرية والإدارية والتنظيمية ، التى تكفل نجاح منظومة إعداد وتنفيذ موازنة البرامج والأداء بوزارة المالية وبالجهات والهيئات الموازنية .

١٠ - مراجعة التشريعيات الحاكمة لعملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة ، وتحديد التشريعات المطلوب تعديلها ، واقتراح التعديل ، بما يضمن تطبيق منظومة خطط وموازنات البرامج والأداء بأعلى مستويات الكفاءة والانضباط المالى .

١١ - التطوير المستمر لمنظومة موازنات البرامج والأداء ، وفقًا للمعايير والتطبيقات الدولية والاستفادة من الخبرات الدولية المرتبطة فى هذا الشأن ، وكذا الاستفادة من الخبرات الدولية المرتبطة بالتحول نحو تنفيذ موازنة البرامج والأداء ، وزيادة كفاءة الإنفاق العام .

١٢ - التنسيق مع الجهات المعنية فى اقتراح وصياغة مؤشرات الأداء المالى الخاصة بالبرامج الرئيسية ، والفرعية للقطاعات المختلفة وفق أحدث المعايير الدولية المتعارف عليها .

وتقدم الوحدة تقارير دورية لوزير المالية وللجنة المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القرار ، تتضمن معدلات إنجاز تنفيذ موازنات البرامج والأداء ، وفق الخطط السنوية المستهدفة والمعتمدة ، وبيان العقبات التى تواجه عملية تطبيق المنظومة ، واقتراحات حلها .

وتعتمد نتائج أعمال الوحدة من وزير المالية ، ويصدر بناءً عليها التوجيهات اللازمة لتحقيق الانضباط المالى ، بما يضمن كفاءة وفاعلية استخدام موارد الدولة .

(المـادة الخامسة)

يتولى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة تحديد مواطن القوة والضعف بالهياكل التنظيمية والإدارية لكل جهة وهيئة موازنية ، وترتيب وتقييم الوظائف وتخطيط الموارد البشرية ، واعتماد برامج تنمية وبناء قدرات الموظفين بالجهاز الإدارى للدولة بما يضمن تحقيق المستوى التأهيلى اللازم للتحول تدريجيًا إلى أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة على أساس البرامج والأداء ، وبما يضمن نجاح منظومة خطط وموازنات البرامج والأداء .

(المـادة السادسة)

يُنشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٤ رمضان سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ١٩ مايو سنة ٢٠١٩ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولى

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٩/٦٥ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ٢٥٨٢٤ / ٢٠١٨ - ٢٠١٩/٥/١٩ - ١٣٠٩